

تحليل و تقييم أداء CALPIREF في ظل التوجهات الجديدة للتنمية الاقتصادية الوطنية - دراسة حالة
الاستثمارات المحلية الخاصة لولاية سكيكدة -

Analysis and evaluation of CALPIREF under the new guidelines for national
economic development - study of local investments Skikda

إبتسام فيلالي، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم: (2016/12/24)، تاريخ القبول: (2017/03/27)

le résumé:

Industrial property is among the pivot elements for the development of our economy as well as the fostering of business and investment. As a matter of fact, the Algerian society, as everybody know, suffers considerably from that field, and hence, did not manage to promote any further productive projects for recruitments.

Due to such problems, it was, rather, suggested that the boosting of industrial property would, to some extent, supply private sectors with the ability of building and managing the industrial estates for the purpose of enhancing the industrial investments. Among the paramount things of the procedures was the inclusion of the law of the 11th of July, 2011, and which incorporates the complementation of the finance law for 2011.

In this regard, the present research aims at accounting for the main areas of accessibility that the sector has undergone so far, as well as evaluating the performance of the assistance committee in identifying the website which stores the data bank comprising database at the local level (CALPIREF), in addition to adjusting the property and spurring investment.

KeyWords : Analysis ,evaluation of CALPIREF, the new guidelines for national economic development , study of local investments Skikda

ملخص :

يعد الحصول على العقار الصناعي ، عاملا حاسما بالنسبة للتوسع السريع لاقتصادنا لتشجيع و تسهيل إرادة الأعمال والاستثمار . من المعروف أن المؤسسة الجزائرية تعاني من صعوبات جمة في هذا المجال و لم تنجز العديد من المشاريع المنتجة و الموفرة لمناصب العمل بسبب مثل تلك الصعوبات ، رفع القيود على توفر العقار الصناعي، يمنح القطاع الخاص إمكانية إنشاء و تهيئة و تسيير حضائر صناعية تعمل على ترقية الاستثمارات الصناعية، وأهم هذه الإجراءات هو تشريع القانون 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إبراز أهم التسهيلات التي شهدها هذا القطاع و كذا إلى تقييم أداء لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار (CALPIREF) التي تملك بنك معلومات مكون من مجموعة معطيات على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي ، قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، العقار الصناعي، CALPIREF

مقدمة:

نظرا للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها العالم في أواخر القرن الماضي و المتمثلة أساسا في تنامي وتيرة العولمة، فقد أصبح لزاما على الجزائر أن تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات و تدابير اقتصادية و سياسية و قانونية و اجتماعية تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي و الأجنبي، كما تسمح هذه الإجراءات بإبراز الفرص الاستثمارية و المزايا المتاحة. وضمن هذا الإطار فقد عملت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي على إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، ومع مطلع الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر على حزمة من السياسات المتعددة الجوانب ضمن إطار ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي، و التي من بينها مجموعة من القوانين المحفزة للاستثمار في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، حيث هدفت هذه البرامج إلي تعزيز التنمية البشرية و تدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصادي الوطني و القضاء على الصعوبات التي تعيق الاستثمار وجعله أكثر تنافسية

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

- ماهو أهم التعديلات التي شهدتها لجنة CALPIREF في ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2011 - ماهي أهم نتائج المسجلة على الاستثمارات المحلية ولولاية سكيكدة ؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم التسهيلات التي شهدتها القطاع الاستثماري في ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2011؟
- ماهي أهم النتائج المسجلة على التنمية المحلية لولاية سكيكدة - دراسة ميدانية؟

-أهمية الدراسة:

تتزايد أهمية الاستثمار يوما بعد يوم فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددا في النمو الاقتصادي و تطوير الإنتاجية ، و لهذا فان حجمه و توزيعه يبين اتجاه النمو ، و يعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي و خصائصه الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار .

-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستثمار المحلي لولاية سكيكدة منذ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2011 إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015 قصد معرفة أهم التغيرات التي شهدتها الإطار القانوني في مجال الاستثمار الصناعي و تحليل نتائجه على المستوى المحلي لولاية سكيكدة .

-منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الاستقرائي من خلال الدراسة المكتبية التي تقوم على تجميع البيانات الخاصة بالموضوع اعتمادا على مجموعة من المراجع من كتب ومقالات وأوراق بحثية، بالإضافة إلى نتائج دراسة إحصائية للاستثمارات الخاصة على المستوى المحلي لولاية سكيكدة .

-تقسيمات الدراسة:

بناء على ما سبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعنا إلى محاور رئيسية على النحو التالي:
المحور الأول: أهم التسهيلات التي شهدتها القطاع الاستثماري الصناعي في مجال منح العقار الصناعي في ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

أولا : أهم التعديلات التي مست العقار الصناعي و رخص منح الامتياز.

دعما للاستثمار و خلق مشاريع جديدة و بغية الحصول على العقار الصناعي و الخدماتي الموجه للاستثمار قصد انجاز المشاريع ، تم تشكيل لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقار(calpiref) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 12 يناير 2010 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقار و تشكيلها و سيرها ، و بموجب هذا المرسوم يتألف اللجنة الوالي و تضم 25 عضوا(معلومات مقدمة من طرف مديرية الطاقة و المناجم لولاية سكيكدة) .

وضع المشرع الجزائري قانونا بمنح الامتياز لتسهيل استغلال العقار الصناعي و جذب المستثمرين الحقيقيين بموجب الأمر رقم 08_04، و اعتمد الامتياز بالتراضي فقط على الأملاك الخاصة للدولة و ألغى الامتياز بالمزاد العلني بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 الذي عدل هذا الأمر (بلكعيات،2012،ص236).

تقوم اللجنة بدراسة الطلبات الخاصة بالعقار المخصص للاستثمار و في هذا السياق يتم منح الامتياز بالتراضي على الأملاك الخاصة للدولة لفائدة المستثمرين بمقتضى المادة 3 من القانون 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 (مجلة دليل إنشاء مؤسسة، مديرية الطاقة و المناجم لولاية سكيكدة،ص24) و حسب هذه المادة يمنح الامتياز على أساس دفتر

شروط عن طريق التراضي التابعة لأمالك الدولة المتوفرة ، لفائدة المؤسسات و الهيئات العمومية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص و ذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية مع مراعاة احترام قواعد التعميم المعمول بها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40، القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، ص7)،

إن تنازل الدولة بالتراضي يكون لمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين في:

الأراضي و العقارات الموجهة للاستثمار و التابعة للقطاع الخاص، مساحات واقعة في مناطق النشاط والتابعة لمجالها الخاص ؛ (www.aniref-dz vu le 15/08/2016).

ثانيا: طريقة عمل لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات وضبط العقار calpiref

للاستفادة من عقار أو قطعة أرض يتم ذلك عن طريق تقديم طلب إلى أمانة اللجنة المتمثل في مصالح مديرية الطاقة و المناجم على مستوى الولايات و الذي يترأسها الوالي ، تدرس اللجنة طلبات تعيين الأراضي التي من شأنها استقبال مشاريع استثمارية و تفصل في أجل أقصاه 30 يوم (مجلة دليل إنشاء مؤسسة، مديرية الطاقة و المناجم لولاية سكيكدة، ص25) حيث يرخص الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي بناء على:

- اقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقار على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة و الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة و الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية و كذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية و مناطق النشاط؛
اقتراح من الهيئة المكلفة بتسيير المدينة الجديدة على الأراضي الواقعة داخل محيط مدينة جديدة؛
بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة على الأراضي التابعة لمنطقة التوسع السياحي ؛
و بعد موافقة وزير القطاع المختص؛

كما تحدد مصالح أمالك الدولة المختصة إقليميا الإتاوة الإيجارية السنوية و التي تمثل 1/20 من القيمة الإجمالية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز، كما يتم تحيين الإتاوة السنوية يعد انقضاء فترة 11 سنة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40، القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، ص ص 7-8) .

للإشارة فقط فقد استمرت الإصلاحات حيث شهدت سنة 2015 مجموعة من الإجراءات التحفيزية و التسهيلات خاصة بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015 منها المادة 48 منه و التي حولت صلاحيات هذه اللجنة إلى مدير الصناعة و المناجم (DIM) ، و جاءت التعلية الوزارية المشتركة رقم 001 المؤرخة بتاريخ 2015/08/06 لتوضيح الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ الأحكام المتعلقة

بمنح الامتياز على العقارات التابعة للأمالك الخاصة الدولة و الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية من حيث إيداع الملف (طلب + دراسة تقنو - اقتصادية) على مستوى مديرية الصناعة و المناجم و دراسة الملف من طرف المديرية و يطلب رأي المديريات المعنية ، مع إبداء الرأي في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام و إبداء الرأي في الآجال يعتبر رأي إيجابي، بعد ذاك يحول الملف

(الملف +الآراء+ تقرير تقييمي) إلى الوالي في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام ، و في قبول المشروع يصدر الوالي قرار منح الامتياز و في حال الرفض يبلغ المستثمر مت طرف مديرية الصناعة و المناجم في أجل أقصاه 15 يوما بالرفض المبرر، ثم يرسل الوالي الملف كاملا إلى مديرية أملاك الدولة يمضى الدفتر من طرف المستثمر و مديرية أملاك الدولة في أجل أقصاه ثمانية (08) أيام و يصدر عقد المنح الشهر في أجل أقصاه 15 يوما .

من خلال هذه المعطيات يمكن أن نلاحظ التسهيلات المقدمة لأي مستثمر، و كل هذا نابع من سياسة الدولة الجديدة فيما يخص تشجيع الاستثمار و المستثمرين(www.mondeom.com).

ثالثا: مهام لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار(www.dipmepi-biskra.com)

- من خلال بنك المعلومات الذي تمتلكه اللجنة، يمكنها القيام بالمهام التالية
- اقتراح منح الامتياز عن طريق المزاد العلني المفتوح أو المحدود على الأراضي.
- تحديد إستراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية.
- المساهمة في الضبط والاستعمال الرشيد للعقار الموجّه للاستثمار في إطار الإستراتيجية التي تحددها الولاية مع أخذ التجهيزات العمومية على الخصوص بعين الاعتبار.
- اقتراح كل طلب امتياز محتمل يمنح بالتراضي على المجلس الوطني للاستثمار عن طريق الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.
- مرافقة جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراض مهياة و مجهزة تكون موجهة لاستقبال الاستثمارات.
- مساعدة المستثمرين في تحديد موقع الأراضي التي سيتم إقامة المشاريع الاستثمارية عليها.
- وضع المعلومات المتعلقة بتوفر العقارات الموجهة للاستثمار تحت تصرف المستثمرين، بواسطة كل وسائل الاتصال.

- تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية.
- اقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة على الحكومة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- اقتراح إنشاء مناطق نشاطات جديدة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- متابعة متابعة إقامة المشاريع الاستثمارية وتقييمها.
- متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية الجارية.
- معاينة بدء نشاط المشاريع الاستثمارية.

المحور الثاني: واقع الاستثمارات بولاية سكيكدة منذ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2011 إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015 في ظل لجنة CALPIREF

أولا: وضعية مشاريع الاستثمار: حسب مصادر مديرية الصناعة و المناجم لولاية سكيكدة ، فان الحصيلة العامة لعمل اللجنة منذ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2011 الذي يحدد كفاءات منح الامتياز إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015، فقد تم عقد 28 جلسة للجنة calpiref، أسفرت على دراسة 871 ملف من إجمالي 1619 ملف مودع حيث تم قبول 110 ملف و تأجيل 103 ملف و رفض 633 ملف ، كما هو في الجدول أدناه .

جدول 01: وضعية ملفات الاستثمار منذ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2011 إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015:

البيان	الملفات المقبولة	الملفات المؤجلة	الملفات المرفوضة	المجموع (الملفات المدروسة)
الملفات المدروسة	121	105	608	834
النسبة	14.5	12.6	72.9	100

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة و المناجم لولاية سكيكدة

التعليق: قدرت عدد الملفات المقبولة بـ 121 ملف من إجمالي الملفات المدروسة و التي قدرت بـ 834 ملف أي ما يعادل 14.5٪ أما عدد الملفات المؤجلة فقدرت بـ 105 ملف أي ما يعادل 12.6 ٪ ، في حين قدرت عدد الملفات المرفوضة و ذلك لسبب من الأسباب (عدم توفر شرط من شروط الاستثمار سواء كان إداري أو مالي أو غيرها ، أو مخالفته لشروط الاستثمار، عدم توفى العقار المناسب الموجه للاستثمار و غيرها من الأسباب) بـ 608 ملف من إجمالي الملفات المدروسة أي ما يعادل 72.9 ٪ و هي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع الملفات المقبولة .

أما بالنسبة لتوزيع الملفات المودعة حسب قطاع النشاط فهي كما يلي :

جدول 02: - متابعة ملفات الاستثمار المودعة حسب قطاع النشاط منذ صدور القانون التكميلي لسنة 2011 إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015:

القطاع	عدد الملفات	%	تكلفة المشروع	%	المساحة الممنوحة بالهكتار	%	عدد العمال
فلاحة	9	0.6	813200	0.1	253	11.2	337
صناعة	432	26.5	481293874	42.0	525	23.2	28220
خدمات	168	10.5	29012504	2.5	124	5.5	6744
مواد البناء	130	8	25178964	2.2	142	6.3	5159
تجارة	251	15.4	28063495	2.4	131	5.8	9798
سياحة	290	17.8	198288540	17.3	535	23.7	20325
ترقية عقارية	350	21.5	383602904	33.5	550	24.3	26891
المجموع	1630	100	1146253481	100	2260	100	97474

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة و المناجم لولاية سكيكدة

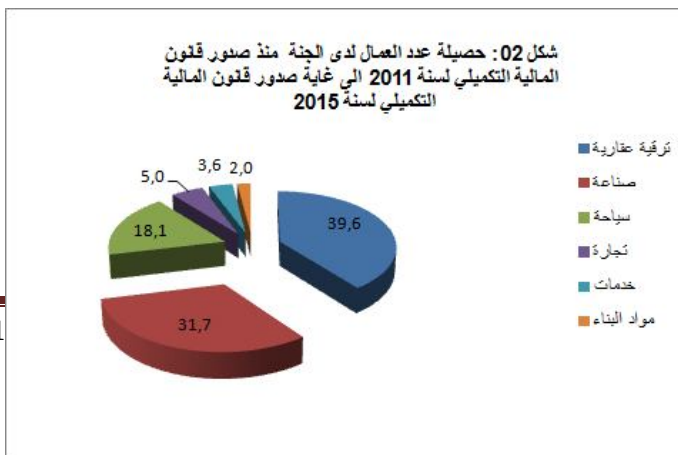
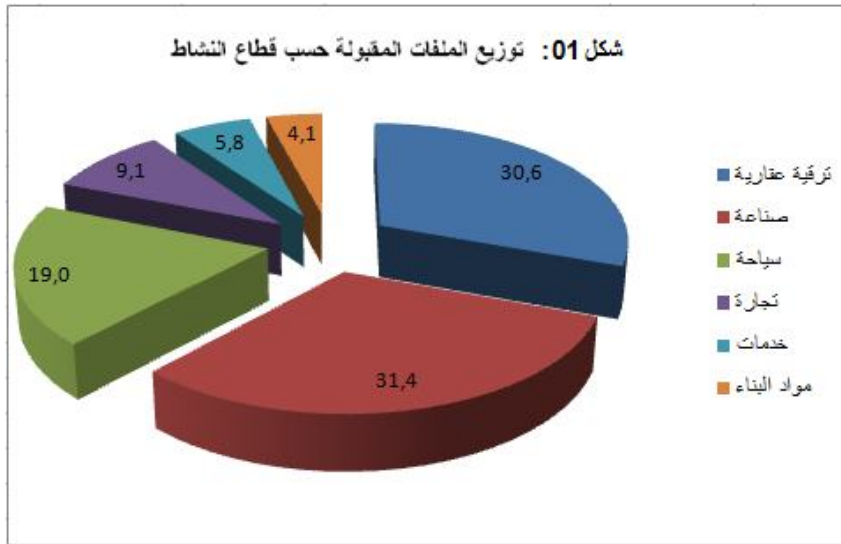
أما بالنسبة لتوزيع الملفات المقبولة حسب قطاع النشاط فهي كما يلي:

جدول 03: - متابعة ملفات الاستثمار المقبولة حسب قطاع النشاط منذ صدور القانون التكميلي 2011 إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي 2015:

القطاع	عدد الملفات	%	تكلفة المشروع	%	المساحة الممنوحة بالهكتار	%	عدد العمال
ترقية	37	30.6	87713375	68.7	25.2	53.5	3513

عقارية	38	31.4	22041489	17.3	41.07	23.1	2815	31.7
صناعة	23	19	12498923	9.8	24.46	13.8	1610	18.1
سياحة	11	9.1	3006403	2.4	9.41	5.3	441	5
تجارة	7	5.8	1370620	1.1	1.6	0.9	321	3.6
خدمات	5	4.1	1046935	0.8	6.08	3.4	182	2
مواد البناء	121	100	127677746	100	177.82	100	8882	100
المجموع								

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة و المناجم لولاية
سكيدة



التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة حظي بأكبر نسبة من الملفات الموافق عليها من طرف اللجنة حيث قدرت بـ 38 ملف مقبول ما يعادل نسبة 31.4٪. ستمكن من خلق 2815 منصب عمل معظمهم دائمين على مساحة قدرها 41.07 هكتار و هي أكبر مساحة نظرا للاهتمام الذي توليه لجنة الـ CALPIREF لهذا القطاع تماشيا مع الأهداف التنموية للبلاد و التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي و تشجيع التصنيع، يليه قطاع الترقية العقارية بـ 37 ملف أي بنسبة 30.6٪ الذي بدوره يوفر 3513 منصب عمل ، يحتل قطاع السياحة المرتبة الثالثة بـ 24 ملف مقبول بنسبة 19 ٪ مما يتيح الفرصة له بخلق 1610 منصب عمل يليه كل من قطاع التجارة و الخدمات و مواد البناء بعدد إجمالي يقدر بـ 23 ملف (مقبول يسمح بخلق 944 منصب عمل على مساحة قدرها 17.09 هكتار .

ثانيا: وضعية العقار الموجه للاستثمار: إن أغلب المساحات الممنوحة هي تابعة إما:

- للمناطق الصناعية؛
- لمناطق النشاط؛
- للمناطق الحضرية؛
- المناطق التابعة للدوائر؛
- مناطق تابعة للترفيه و التسلية ؛
- أصول متبقية من المؤسسات العمومية المنحلة ؛
- فائض أصول التابعة للمؤسسات العمومية؛
- للقطاع الخاص للدولة.

و لقد استفادت لجنة CALPIREF من مساحة قدرها 185.04 هكتار موجهة لترقية الاستثمارات على مستوى الولاية كما هو موضح في الجدول أسفله:

جدول 04 : إجمالي المساحات الممنوحة و المتبقية على مستوى ولاية سكيكدة:

طبيعة العقار	المساحة الإجمالية بـ هـ	٪	مساحات معبدة	مساحات موجهة لـ calpiref	٪	مساحات متبقية	٪
--------------	-------------------------	---	--------------	--------------------------	---	---------------	---

0	0	70.83	130.76	-	48.13	130.76	القطاع الخاص للدولة
0	0	1.20	2.22	2.22	0.82	2.22	أصول متبقية من مؤسسات منحة عمومية
0	0	1.06	1.95	1.95	0.72	1.95	فائض الأصول التابعة للمؤسسات العمومية
0	0	4.33	8	-	2.94	8	عقار تابع للمناطق الصناعية
74.85	65.16	8.91	16.45	1.90	30.04	81.61	عقار تابع لمناطق النشاط
0	0	2.95	5.45	-	2.01	5.45	مناطق حضرية
0	0	8.29	15.31	-	5.64	15.31	مناطق تابعة للدوائر
25.15	21.89	2.43	4.48	-	9.71	26.37	مناطق الترفيهية و الترفيه
100	87.05	100	184.62	6.07	100	271.67	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة و المناجم لولاية سكيكدة

التعليق: تقدر المساحة الإجمالية للعقار الممنوح و الموجه للاستثمارات بـ 271.76 هـ و أكبر نسبة تابعة للقطاع الخاص للدولة بنسبة تقدر بـ 48.13% أي تقريبا النصف ، من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن ما مقداره 184.62 هـ موجه للجنة CALPIREF أي ما يعادل 67.96 % من المساحة الإجمالية مقابل بـ 32.04% كنسبة متبقية .

تعكس هذه النسبة المجهودات التي تقوم بها اللجنة من خلال توفير العقار الموجه الى الاستثمار و فتح المجال أمام المستثمرين الخواص من خلال رفع القيود، و تتوزع هذه النسبة على مختلف العقارات التي تتوفر عليها الولاية و لكن بنسب متفاوتة.

الخاتمة:

يمكن اعتبار أن الدولة خطت خطوات كبيرة في سن قوانين تتماشى مع مصالح السلطات العمومية و كذا مصالح المستثمرين الخواص ،حيث انتهجت الدولة منح الامتياز على الأراضي الموجهة للمشاريع

الاستثمارية بنمط التراضي ، هذا النمط الوحيد هو القاعدة في منح الامتياز عن طريق قرار من الوالي باقتراح من لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار و ضبط العقار (CALPIREF) ، أو باقتراح من هيئة مكلفة بتسيير المدينة جديدة إذا كان المشروع داخل محيطها. و ذلك لتخفيف العبء على إدارة أملاك الدولة و كذا لسد العجز و التسيير الايجابي للعقار الصناعي من أجل تشجيع الاستثمار و ترقيته على المستوى المحلي .

و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية لعمل CALPIREF على مستوى ولاية سكيكدة نجد :

- عدد المشاريع الاستثمارية المقبولة ضعيفة جدا حيث تمثل نسبة 14.5 % من إجمالي المشاريع المدروسة من طرف اللجنة فهي لا تعكس جهود الولاية و الإمكانيات المتوفرة الرامية لترقية الاستثمارات خاصة في القطاع الصناعي؛
 - العقار الصناعي الموجه للاستثمار لا يتناسب مع حجم الاستثمارات التي عرفت الولاية و بالتالي لا يغطيها؛
 - أغلب المساحات الممنوحة كعقار موجه للاستثمار تابعة للقطاع الخاص للدولة بنسبة 70.83% في إطار لجنة CALPIREF .
- من النتائج السابقة يمكن أن نورد مجموعة من التوصيات الآتية:
- منح اللجنة استقلالية و صلاحيات أوسع في مجال دراسة المشاريع الاستثمارية ؛
 - القضاء على مخلفات البيروقراطية و تحسين البيئة الإدارية و كذا قوانين منح الامتياز من أجل جلب المستثمرين الخواص خاصة في القطاع الصناعي باعتبار الولاية منطقة صناعية بالدرجة الأولى و العمل على خلق الثروة؛
 - العمل على استغلال العقارات الصناعية التي تعرف حالة من الإهمال و تلك التي اعمل بطريقة محتشمة و المتواجدة بإقليمنا.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- بلكعبيات مراد.(2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة بعنوان: منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر.
- مجلة دليل إنشاء مؤسسة، مديرية الطاقة و المناجم لولاية سكيكدة.

- معلومات مقدمة من طرف مديرية الطاقة و المناجم لولاية سكيكدة.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد40،القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011.
- ثانيا - مواقع الانترنت:

- www.aniref-dz.
- www.mondeom.com
- www.dipmepi-biskra.com.